وعدم نام الاستناد وكذا لو وضع في هذه الحالة رأسه على
ركبتيه لما قلنا في الخلاصة فان نام مربعا لا ينتقض الوضوء
وكذا لو نام متوركا وبوان يخرج قدميه من جانب ويلصق
البيتيه بالارض وان سقط النائم لو نعاسا غير ناقض بشرط ان
انتبه بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء وعند ابي حنيفة
اذا انتبه عند اصابة الارض بلا فصل لا ينتقض وعند ابي يوسف
انه ينقض وان انتبه قبل السقوط فلا وضوء عليه وعند محمد انه
ان يلاقعده على الارض قبل ان ينتبه انتقض وضوءه وان
انتبه قبله لان يلها فلا قال في الخلاصة والفتوى على رواية
ابي حنيفة وان نام على دابة على حالة يشك ان لو هن نوم عليها
حالة القعود او حالة الاستواء لا ينقض وضوءه لتمكن مقعدته
وان لو هن ذلك حالة الهبوط ينقض لعدم تمكنها ولو لو هن راكبا في
الماء او في السفينة لا ينقض وضوءه مع الحالين اي حال الهبوط
وضده من القعود والاستواء وكذا الاغماء والجنون كالنوم منها
ناقض الوضوء وان اي ولو قال يكون ناقضا فوق النوم لان النائم اذا
انتبه انتبه بخلاف منهما وكذا السكر ناقض ايضا ومعنى السكر
اي علامته ان لا يعرف الرجل من المرأة هذا حد عند
ابي حنيفة في ايجاب الحد لا في نقض الوضوء والصحيح في حده
في النقض ما قال المحدث في المحيط انه اذا خرج في بعض مشيه بكسر الميم

تحك

تحك اي غير اختياري فهو سكران بالاتفاق يحكم بنقض وضوءه
لزوال السكينة به وكذا القهقهة تقطع كل صلوة ذات ركوع وسجود
تنقض الوضوء والصلوة جميعا سواء كان القهقهة عامدا عالما بانه
في الصلوة او ناسيا ذكر لقوله عليه السلام من ضحك في الصلوة قهقهة
فليعد الوضوء والصلوة وان قهقهة في صلوة الجنازة او سجدة
التلاوة لا تنقض وضوءه لان الحديث ورد في صلوة مطلقة وهي الكاملة
ذات الركوع والسجود وان نام في صلوته ثم قهقه فسدت صلوته
ولا ينقض وضوءه ذكره في الاصل قال في الخلاصة وهو المختار وقال في
المحيط فسدت صلوته ووضوءه وبه اخذ عامة المشايخ المتاخرين
وعند ابي حنيفة تنقض الوضوء ولا تفسد الصلوة والذي اختاره
في الاسلام في الاصل ومن بعده من الاصوليين ان قهقهة النائم
لا تفسد الصلوة ولا الوضوء والمختار هو الاول الذي اختاره صاحب
الخلاصة وان قهقه الصبي في صلوته لا ينقض وضوءه لانعدام معنى
الجناية واما التبسم فلا تنقض الوضوء بالاجماع وكذا لا تنقض
الصلوة لكونه بمنزلة الكلام الغير المسموع وهو واحد القهقهة
قال بعضهم ما يظهر فيه القاف والهاء مكررا بين وهذا القول غير
مشهور لانه فاسد الوضع والصحيح فيه ويكون مسموعا لكل احد
الحد عنده هو الذي حدها به جمهور العلماء سواء بدت نواجذه
او لا وقال بعضهم وهو شر الامة الحلواء اذا بدت نواجذه وشعم